العرب
الثلاثاء 2021/11/16
السنة 44 العدد 12242

الرباط تواجه تحدي ضبط غلاء الأسعار في الأسواق التجارية

ضغوط على الحكومة للتعجيل بمعالجة التداعيات الثقيلة للمشكلة على القدرة الشرائية للمغاربة

تحولت موجة الغلاء في المغرب إلى واحدة من أبرز التحديات التي تواجه الحكومة في ظل حالة التذمر التي تسود المواطنين وخاصة الفئات الاجتماعية الهشة، وذلك بالتزامن مع حملة الانتقادات من قبل الأوساط الاقتصادية جراء تراجع القدرة الشرائية للمغاربة الذي يرون أنه قد يتفاقم إن لم تعجل السلطات بتدارك الوضع سريعا لتعديل بوصلة الأسواق التجارية.

هذا ما تبقى لدي من سلع هذا اليوم

الرباط – يبدي المغاربة حساسية مفرطة إزاء غلاء الأسعار وتراجع قدرتهم الشرائية الذي يعني بالنسبة إليهم مؤشرا على اتساع الفجوة بين الفئات الاجتماعية على الرغم من تعهدات الحكومة الجديدة بمعالجة هذه القضية.

وتجد السلطات نفسها أمام اختبار ضبط غليان الأسعار في الفترة المقبلة ببلد يضم أكثر من 36 مليون نسمة، خاصة وأنها مقبلة على عملية إصلاح اقتصادي كبيرة ستشمل كل القطاعات لإعادة تحريك عجلات النمو.

وشهدت أسعار عدد من المواد الاستهلاكية الأساسية في الأسواق التجارية ارتفاعا ملحوظا في الآونة الأخيرة، ما انعكس على جيوب المواطنين، خاصة الطبقة الفقيرة التي تضررت من تداعيات الأزمة الصحية.

فوزي لقجع

الأسعار طرأ عليها ارتفاع في السوق العالمية وليس المغرب

رشيد أوراز

سياسات التحفيز أدت إلى ارتفاع الطلب وبالتالي ارتفاع الأسعار

وتظهر المؤشرات أن غلاء الأسعار طال زيت المائدة، الذي بلغ سعره 23 درهما (2.5 دولار) بالنسبة إلى القارورة سعة خمس لترات، في ما وصل سعر خمسة لترات من الزيوت النباتية إلى ثلاثة دولارات بمختلف العلامات التجارية. كما شهد سعر كيس السميد، وهو نوع من الدقيق، سعة 25 كيلوغراما ارتفاعا بنحو خمسة دولارات.

ولم تشمل الزيادات في الأسعار المواد الغذائية فقط، فحتى أسعار المحروقات عرفت ارتفاعا تراوح بين درهم ودرهمين (0.11 دولار و0.22 دولار) للتر الواحد، بالتزامن مع قفزات أسعار النفط عالميا.

لكن الحكومة تقول إن الأسعار طرأ عليها ارتفاع في السوق العالمية. وقال فوزي لقجع، الوزير المنتدب، في وقت سابق إن "مؤشر الأسعار عند الاستهلاك بلغ 5.4 في المئة في الولايات المتحدة و3.4 في المئة في الاتحاد الأوروبي في سبتمبر الماضي".

وأوضح خلال رده على مداخلات نواب بلجنة المالية والتنمية الاقتصادية في مجلس النواب أن مؤشر الأسعار ارتفع اثنين في المئة، لأن أسعار النقل ارتفعت بشكل حاد بواقع 7.1 في المئة.

وأشار لقجع حينها إلى أن المواد الغذائية عرفت ارتفاعا بنحو 0.7 في المئة، في حين ارتفعت أسعار المواد ذات الأسعار المحددة، والتي تمثل 22 في المئة من سلة المنتوجات المستهلكة، بحوالي 1.3 في المئة.

وتختلف الأسعار في السوق المحلية حسب المصدر، فالمنتجات الغذائية المحلية أسعارها مستقرة أو منخفضة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، فيما تشهد السلع المستوردة أو المعتمدة في إنتاجها على مواد أولية مستوردة تقلبات في الأسعار.

وفي منتصف أكتوبر الماضي أظهرت توقعات البنك المركزي المغربي بلوغ التضخم 1.2 في المئة هذا العام و1.6 في المئة خلال العام القادم، في سياق متسم بتزايد أسعار المشتقات النفطية وانتعاش الطلب الداخلي.

وتتعرض حكومة عزيز أخنوش لضغوط من الأوساط السياسية والاقتصادية والشعبية للإسراع في اتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية المغاربة من هذا الوضع قبل أن يتفاقم.

ولكن محمد صديقي، وزير الفلاحة والصيد البحري، أعلن في الثاني من نوفمبر الجاري أن "تمويل الأسواق بالمنتوجات الزراعية يتم بشكل جيد".

وتوقع أن تشهد أسعار بعض المواد الفلاحية تقلبات تتمثل في ارتفاعات عادية أثناء هذه الفترة من السنة، ناتجة عن الانتقال من الزراعات الصيفية نحو الزراعات الشتوية.

وكانت وزارة الفلاحة قد قالت في بيان إن "وضعية تموين السوق المحلية وأسعار المواد الغذائية شهدت وفرة كافية في المواد الغذائية واستقرارا وانخفاضا في أثمنة الخضر والفواكه والحبوب واللحوم الحمراء".

وأضافت أنها "تعمل، في إطار تتبع حالة التموين والأسعار في السوق المغربية عبر مصالحها في قطاع الزراعة، على رصد تموين الأسواق ووضعية أسعار المنتجات الزراعية والغذائية".

وتفيد منظمات أممية ودولية تُعنى بمجال توفير الغذاء ومكافحة الفقر في العالم بأن أسعار السلع الغذائية ظلت ترتفع بشكل مطرد منذ يونيو الماضي، تاركة الحكومات تغرق في مأزق كبير خاصة بعد تضرر الدول من القيود التي فرضت بهدف تطويق الأزمة الصحية.

ويرى خبراء أن مسؤولية ما يحدث لا تقع بأكملها على عاتق الحكومة، بل إن المشكلة عالمية بسبب عدة عوامل متداخلة ولعل من أهمها التغيرات المناخية التي أثرت على المحاصيل الزراعية وعمليات الإنتاج مما ساهم في استيراد التضخم.

واعتبر رشيد أوراز، الباحث بالمعهد المغربي لتحليل السياسات، أن "هناك موجة عالمية من ارتفاع أسعار بعض المواد لأسباب كثيرة، مرتبطة أساسا بارتفاع أسعار النقل على المستوى الدولي، والذي يؤثر على كل الدول التي تخضع لمعايير التجارة الدولية".

وقال أوراز، وهو خبير اقتصادي، لوكالة لأناضول إن "المشكلة أن بعض الحكومات الغربية والدول المتقدمة وضعت موازنات ضخمة من أجل إعطاء دينامية اقتصادية وإنعاش الاقتصاد بعد مرحلة كورونا".

وتابع "الإنفاق الكبير أدى إلى ارتفاع الطلب وبالتالي ارتفاع الأسعار على مستوى أسواق الولايات المتحدة بالدرجة الأولى والدول الأوروبية بالدرجة الثانية"، واستطرد "السياسات التحفيزية للبنوك المركزية بهذه الدول المتقدمة ساهمت في ارتفاع الأسعار".

وأوضح أن المغرب لديه شركاء مهمون، وهو كغيره من البلدان سيتأثر بموجة من التضخم الذي يسمى التضخم المستورد الذي يساهم فيه أساسا ارتفاع أسعار المواد المستوردة.

وشدد على أن الحكومة المغربية مطالبة باللجوء إلى سياسات نقدية واقتصادية تخفف ثقل الزيادات على القدرة الشرائية للمواطنين المغاربة.

وفي الصيف الماضي أعلنت الحكومة عن ضبط خطة لإنهاء الدعم الحكومي للسلع الأساسية بحلول 2024، في مسعى لترشيد الإنفاق في الموازنة السنوية، والتي تأتي ضمن برنامج إصلاح الاقتصاد الذي يتوخى سياسة متوازنة بحيث لا تنعكس مثل هذه القرارات على القدرة الشرائية للمواطنين.

وحددت السلطات في مايو الماضي إجراءات لحماية القدرة الشرائية للمواطنين، من خلال الرفع من مداخيل المواطنين عبر مراجعة عدد من الأجور ووضع سياسة جبائية ملائمة والحفاظ على استقرار الأسعار.

مزارعو المغرب العربي يئنون تحت وطأة قسوة الجفاف

ترخي موجة الجفاف التي تتعرض لها دول المغرب العربي منذ سنوات بثقلها على القطاع الزراعي الاستراتيجي الذي دخل في حالة طوارئ، وبددت كل فرص تعافيه السريع مع اتساع فجوة الفقر المائي وسط تصاعد استغاثات المزارعين الذين باتوا في حاجة ماسة إلى حزم إنقاذ قبل خسارة مورد رزقهم الوحيد.

تونس – تلتقي معاناة مزارعي المغرب العربي عند معضلة الجفاف التي باتت تنذر بتداعيات خطيرة بعد تزايد عدد السدود التي نضب منها الماء وجفّت أشجار الزيتون إلى درجة تهدد بحرمان المئات منهم من مصادر رزقهم.

ويصنف معهد الموارد العالمي كلا من المغرب وتونس وليبيا والجزائر من بين الدول الثلاثين الأكثر تعرضا لشح المياه على كوكب الأرض.

ويعتبر تراجع منسوب المياه في سد سيدي سالم في شمال غرب تونس، والذي يمد نحو 3 ملايين نسمة بالماء من أصل 12 مليونا هو العدد الإجمالي للسكان، بنحو 15 مترا عن أعلى مستوى تعبئة سُجل في خريف عام 2018 مثالا صادما على تلك الوضعية.

ويقول المهندس الشريف القاسمي لوكالة الصحافة الفرنسية إنه وبعد سنوات "من التغير المناخي الرهيب وصلنا إلى وضعية حرجة". ويتابع "لم تكن هناك أمطار منذ عام 2018 وما زلنا نستعمل مياه السد" المخزنة منذ ذلك التاريخ.

وأشار إلى أنه في أغسطس الماضي وبينما شهدت البلاد موجة قيظ بلغت فيها الحرارة درجات قياسية وصلت إلى 48 درجة مئوية، خسر السد 200 ألف متر مكعب في اليوم بفعل عامل التبخر.

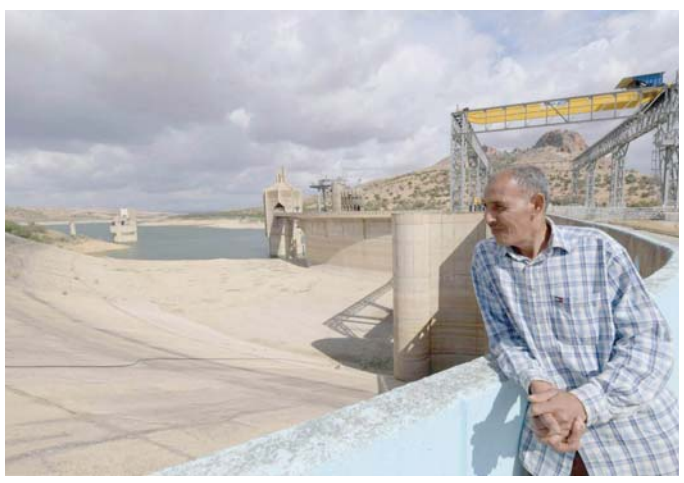

المياه اختفت ولم يعد أمامنا سوى الرحيل

وتراجعت تعبئة السد الواقع في الشمال الغربي للبلاد إلى 17 في المئة من طاقته الإجمالية، وهو مستوى تاريخي، بينما بقيت السدود في كامل البلاد في مستوى 31 في المئة.

فقد توترات في السنوات الأخيرة مواسم الجفاف وطالت فتراتها وكانت أشد وطأة على المزارعين على غرار علي الفيلالي الذي يستغل 22 هكتارا بالقرب من مدينة القيروان التي كان يسمح مناخها شبه الرطب بإنتاج أصناف من الخضروات والحبوب على مساحات شاسعة.

ويقول الفيلالي إنه "عندما بدأتُ الزراعة مع أبي كانت الأمطار تتهاطل كما كنا نحفر الآبار لنجد الماء"، ولكن ومنذ عشر سنوات "تنزل طبقة المياه الجوفية إلى 3 أو 4 أمتار إضافية كل سنة".

ويتحدث الفيلالي وهو يشير إلى أرضه الزراعية الممتدة والمغروسة بحوالي ألف شجرة زيتون ليؤكد أنه فقد نصفها خلال عقد من الزمن.

فمع اقتراب موسم الجني تطرح العديد من الأشجار ثمارًا ذابلة، وقد أخّر الجفاف عمليات زرع حبوب القمح في أرض الفيلالي. وتبعا لذلك فإن عمليات الجني المحدودة للثمار تعني مباشرة تحمل المزارعين مزيدًا من الديون وفرص عمل أقل للعمّال.

وارتفعت نسبة البطالة في تونس بسبب جائحة كورونا إلى 18 في المئة ما دفع الكثيرين إلى الهجرة بمن فيهم المزارعون ومربو المواشي في كل مناطق البلاد.

ويقول أستاذ الجغرافيا في المعهد الأميركي بأوريغون أيرون وولف "تجفّ المياه الجوفية في شمال أفريقيا بسبب نقص الأمطار والسحب المفرط" للماء.

ويعرج وولف في حديثه على مثال النهر الصناعي في ليبيا الذي يستنزف المياه الجوفية في الصحراء لينقلها إلى المدن الساحلية.

معهد الموارد العالمي

دول المنطقة من بين البلدان الثلاثين الأكثر تعرضا لشح المياه

أما في المغرب فقد جفّت مياه نهر ملوية أحد أكبر أنهار المغرب إلى حدّ بات عاجزا عن بلوغ مصبه في البحر المتوسط "لأول مرة في تاريخه"، وفق ما يقول الخبير البيئي محمد بنعطا، الأمر الذي يهدّد الأراضي الزراعية والتنوع البيولوجي في المنطقة.

وتعود أسباب هذه "الظاهرة المأساوية إلى تراجع صبيب النهر بسبب الإفراط في استهلاك مياهه"، كما يوضح الخبير المتقاعد، بينما يلتقط صورا للمصب القريب من مدينة السعيدية السياحية في شمال شرق المملكة قرب الحدود مع الجزائر.

وقلبت قساوة الجفاف موازين الطبيعة في هذه المنطقة الزراعية حيث صارت مياه البحر المالحة تغزو مجرى النهر على طول 15 كيلومترا، ما دفع المزارعين على ضفتيه إلى التخلي عن زراعة أراضيهم بسبب ملوحة المياه وتأثيرها على التربة.

وفي إحدى تلك المزارع على الضفة اليسرى للنهر، تبدو ثمار البطيخ صفراء باهتة ومشوّهة الشكل بسيقان جافة "تعافها حتى الخنازير"، كما يقول صاحب مزرعة في المنطقة أحمد حديوي متحسرا.

وصرف حديوي نحو 33 ألف دولار هذا العام على زراعة حقوله وعلى مضختي مياه لري البطيخ "لكن كل شيء تبخر بسبب شحّ السماء وخصوصا ملوحة مياه النهر"، حسب قوله.

وتصل الملوحة حتى سبعة غرامات للتر الواحد، بينما يفترض ألا تتعدى ملوحة المياه العذبة 0.5 غرام للتر الواحد.

ويعاني المغرب الذي تمثل الزراعة القطاع الأساسي في اقتصاده من توالي مواسم الجفاف، ويتوقع أن يستفحل الأمر بحلول 2050 بسبب تراجع كميات الأمطار بنحو 11 في المئة وارتفاع درجات الحرارة بواقع 1.3 درجة مئوية، وفق وزارة الزراعة.

وقال وزير الفلاحة المغربي محمد صديقي إن بلاده "سجلت انخفاضا بنسبة 84 في المئة في كميات الأمطار هذا العام بمقارنة سنوية". وأشار إلى أن نسبة امتلاء السدود في البلاد بلغت نهاية الشهر الماضي مستوى 36 في المئة فقط.

وفي الجزائر مكنت الأمطار القوية الأخيرة من إعادة تعبئة السدود إلى مستوى 32.6 في المئة لكن المخزونات تبقى بالرغم من ذلك ضعيفة في منطقة الوسط بنحو 9 في المئة والغرب بنحو 18 في المئة.

كما كشفت حرائق أغسطس الماضي أيضا عن حقيقة الإجهاد المائي الذي يعاني منه البلد النفطي الذي بات مجبرا على استخدام مياه الشرب للري والصناعة بسبب ضعف إعادة المعالجة الكافية للمياه المستعملة.

أما في موريتانيا فقد تزايد تذمر المزارعين حيث طالبوا الحكومة بالإسراع في إنقاذ أعمالهم قبل وقوعها في أزمة عميقة قد لا يمكنها النهوض منها سريعا مع ظهور مؤشرات خطيرة على دخولهم في دوامة الركود الإجباري.

الاقتصاد التونسي ينهي بصعوبة رحلة الانكماش الطويلة

تونس – أظهرت بيانات رسمية توقف انكماش الاقتصاد التونسي بصعوبة خلال الربع الثالث من 2021، في حين يتوقع المحللون عودة النمو تدريجيا خلال ما تبقى من العام مع تواصل تخفيف قيود الإغلاق والحصول على قرض من صندوق النقد الدولي.

وبحسب مؤشرات المعهد الوطني للإحصاء التي أعلن عنها الاثنين، فقد سجّل الناتج المحلي الإجمالي للبلاد نموًّا بواقع 0.3 في المئة في الفترة الفاصلة بين يوليو وسبتمبر الماضيَيْن على أساس سنوي.

ونما الاقتصاد في الربع الثالث بنحو 0.7 في المئة مقارنة مع الربع السابق، ممّا يعكس انتعاشة تدريجية للنشاط الاقتصادي ضمن ظرف اتسم بتنامي التحديات.

وبقي مستوى التغيّرات الموسمية للإنتاج الفعلي خلال الربع الثالث عند أدنى من المستوى المسجل خلال الربع المماثل من 2020، والذي تزامن مع بداية انتشار الجائحة.

وكشفت النتائج عن تباين في أداء الأنشطة الاقتصادية، وسجلت القيمة المضافة لقطاع الزراعة والصيد البحري تراجعا بنسبة 2.6 في المئة بمقارنة سنوية.

كما تراجع النشاط الصناعي، إذ تؤكد المؤشرات أن قطاع النسيج والملابس والأحذية تقهقر بنسبة 2.5 في المئة، فيما تراجع قطاع مواد البناء بنسبة 4.5 في المئة، إضافة إلى انحسار إنتاج قطاع الصناعات الغذائيّة بنسبة 2.2 في المئة.